



خلال مؤتمر صحفي بعد جلسة الإستجواب... أستغربوا قدوم الوزير مع حرسه الشخصي لبيت الشعب

الوفاق: الوزير كان مضطربا وحاول تظليل المجلس مرة أخرى

وأضاف فيروز «أن البعض أراد أن يفرض عرف مدمر وهو أن هناك من الوزراء ذاتهم مصونة وكان ممكن أن يتم التضحية بالمشروع الإصلاحي وتحديد السلطة التشريعية من أجل عيون هذا الوزير ولكن استطاعت الوفاق بحكمتها أن ترسخ الاستجواب... لا احد يستطيع أن يفرض علينا الخطوط الحمر الوهمية واستطاعت الوفاق بمساندة الشعب أن تتجاوز الخطوط الحمر».

و أستغرب فيروز «أن هناك من يؤيد الوزير في توجهاته ولكن المستغرب أن يتنازل بعض النواب عن دورهم الرقابي وسلطتهم التشريعية ويقبل جبهته و«خشمه» ويكون خلفه كأنه من حراسة وعبيده فبأسا بأسا من هكذا نواب» وأضاف «لقد وصلنا رسالة واضحة لهذا الوزير من خلال مرافعات الإخوان (من أجل شعب البحرين تتحى .. من أجل مستقبل زاهر للوطن تتحى... من أجل ديمومة المشروع الإصلاحي تتحى ... إن كنت تحب البحرين وشعبها تتحى)».

المرزوق: الوزير جاء بعذر أقبح من ذنب

جانبه استهزأ النائب محمد المزعل بردود الوزير قائلاً «رد الوزير كان معد مسبقاً ، فلو كان مرتجلاً لقلنا ان وقوعه في الهفوات ممكن أن تحصل ، لكن معد مسبقاً ويأتي اقل وصف لما جاء فيه انه عذرا أقبح من ذنب حيث قال الوزير (عندي جهازين جهاز سجل السكاني المركزي وفيه إحصاء يقول أن عددهم ٧٠٠ ألف وجهاز المركزي للإحصاء يقول فيه أن عدد سكان البحرين مليون ٤٦ الف) أي ان الوزير لا زال متمسك بال ٧٠٠ ولازال متمسك بالرقم الجديد ويقول العديدين صح... والعديدين معتمدين... يقول تبي الجواب على سجل المركزي لو الجهاز» وأضاف « كيف إحنا قاعدين نبيع سنبل».

وأضاف المزعل « سألناه لماذا لم تعطي الجهات المعنية الأرقام الصحيحة ..فقال انها مشكلة الوزراء هم لم يطلبوا المعلومات، وكأنه يقول لنا استجوبوا كل الوزراء لأنهم كلهم مقصرين فهم لم يطلبوا مني المعلومات».

وقال المزعل ان هذا الوزير لديه من الفشل لدرجة أن كل حركة يقوم بها تدل على قصوره عن مستوى وزير... فالوزير أفشى معلومات سرية نشرت في ٢٢ صحف بتاريخ ٢٢ ابريل أي سلمت للصحافة في ٢٢ أبريل ، و سلمت إلينا كأعضاء في صباح ٢٢ صباحا الساعة العاشرة بعد ما قرأناها في الصحف، وكذلك الرسالة جاءت بطرف كتب عليه خاص وسري وإشعار الاستلام كتب عليه خاص وسري...».



نواب الوفاق أثناء المؤتمر الصحفي بعدسة جميل الشويخ

مليون و٤٦ ألف فردا...إن الوزير لم ينفي انه في هذا اليوم من خلال مداخلته وعرضه المعد سيقا، و أكد معرفته وعلمه بكل الرقمين وصدروهما عنه وعن جهازه... إذا فالوزير يعلم وهناك ما أخفاه وهذا ما يشير الى جدية وصحة ما ذهب إليه المستجوبون».

وقال الوداعي أن هذا الإخفاق والعلم بهذه الثغرة من قبل الوزير يسبب قصور بمعنى أن الجهاز الذي أوكلت إليه هذه المهمة وثق ما جاء بالمراسيم والقوانين التي صدرت بتحديد مهامه ولزوم قيامة بها «غير كفاء» وغير قادر على انجاز تلك المهمة وهذا أمر لا شك يلتزم أن يضع بشته على رأسه ويعتزل ويستحي... وإما أن يكون عن تقصير و يعني أن هناك قاعدة للبيانات السكانية موجودة ومع علمه ومعرفته غطى على الجريمة وعرض البلاد للضياع».

فيروز: بعض النواب أصبخوا حراسا وعبيدا للوزير

من جانبه أكد النائب جلال فيروز أن ما جرى اليوم من استجواب يعد أنجاز تاريخي لشعب البحرين عامة والسلطة التشريعية والوفاق خاصة وقال «انها لسابقة تاريخية أن تتمكن كتلة وهي أقلية في المجلس، بالرغم من انها تمثل أكثرية الكتلة الانتخابية في هذا الوطن ، وبالرغم من العراقيل والمعوقات لمنع استجواب الوزير الذي ينتمي لأحد أفراد العائلة الحاكمة وهي سابقة استثنائية في مملكة البحرين ان تستطيع استجواب وزير من أفراد العائلة»

الوفاق» وكان هذه المفردة محور الاستجواب».

كاظم: في حال بقاء الوزير ، فهناك استجواب آخر

من جانبه قال النائب السيد جميل كاظم رئيس فريق الاستجواب أن «كل المرافعات تدينه في أكثر من وجه وبقى يتلقى اللكمات من كل حذب وصوب وهو محشور في زاوية لا يستطيع إن يخرج منها ..»

و أرسل كاظم رسالة إلى الوزير المستجوب يقول فيها أن نجا الوزير من هذا الاستجواب فإن في الطريق استجوابات أخرى وقال مستهزئاً «الوزير هو الكفاءة الوحيدة في هذا البلد والرجل العصامي الذي لا مثيل له حيث تبوء أكثر من مركز وأكثر من مسؤولية.. كل هذه المسؤوليات على العكس تزيد من الاستجوابات لمواجهة دوره التخريبي على أكثر من صعيد... وكلما أسديت له من مسؤوليات كبرت فاتورة الحساب لديه . ووجه كاظم رسالة أخرى إلى أعضاء لجنة الخدمات «أتمنى من إخواني أن لا يقرروا حكمهم المسبق و ينظروا الى مرافعات المستجوبين وأدلتهم و مستنداتهم وهم مسألون أمام الله والوطن والتاريخ».

الوداعي: على الوزير أن يستحي ويضع بشته على رأسه ويعتزل

من جانبه أكد النائب السيد مكي الوداعي أن الوزير لم ينفي وجود ذلك الخلل الكبير والثغرة الواضحة في الإحصائيات في لعام ٢٠٠٦ والرقم الذي ذهلنا به في سبتمبر ٢٠٠٧ حين قال أن التعداد حتى سبتمبر ٢٠٠٧

المرزوق: الوزير كان مضطربا وحاول تظليل المجلس

أكد النائب خليل المرزوق الناطق الرسمي باسم كتلة الوفاق أن التقديرات الموضوعية والقانونية حسب المادة ٢١ من اللائحة الداخلية تشير إلى إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية وليس إلى لجنة الخدمات ، وللأسف من الغلبة أحيل هذا الاستجواب للجنة الخدمات. جاء ذلك خلال لقاء المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد جلسة الاستجواب اليوم.

وأوضح أن كتلة الوفاق ترى أن الاستجواب يجب أن يكون علنا « نقول دائما أن مثل هذه المحطات التي تحاسب المسدين والمخفقين في حق الوطن يجب أن تكون على مرأى من المواطنين كافة... وسنطالب بان يحقق ذلك من خلال اللائحة الداخلية التي باتت عند السلطة التنفيذية منذ أكثر من ٨ أشهر ولم تعاد الى المجلس».

وأستغرب المرزوق حضور الوزير المستجوب مع حرسه الخاص إلى مجلس النواب «بدأ الاستجواب بحضور المستجوبين ومجموعة من النواب والوزير وطاقمه ورئيس الجهاز المركزي ورئيس الحكومة الالكترونية وبعض الموظفين ومجموعة من الحرس الشخصي للوزير بلباس مدني... لا يوجد داعي أن يأتي لمجلس الشعب ومعه حرسه الخاص».

و أكد المرزوق أن أداء فريق الاستجواب كان قوي في دفعاته وأطروحاته القوية وقال « كان أداء متميز امتزج بين الأدلة والإقناع وقوة الطرح وقوة الخطاب وما قدم من مستندات ووقائع ومن تحليلات تخدم هذه المستندات والوقائع وتثبت تقصيرات الوزير وتتماشى مع جو الاستجواب وأهدافه واستنتاجاته».

وأضاف المرزوق مبينا أداء الوزير « كان الوزير طوال الوقت مضطرب... وحاول تظليل المجلس ، فهو لم يكتفي بالتظليل السابق الذي أدى الى استجوابه بل حاول من خلال دفعاته التي عداها في وقت مسبق أن يظلل المجلس مره أخرى بمعلومات مغلوطة ومحاوله لزعج النصوص القانونية ليبرئ نفسه من ما تورط به أو من فضيخته».

وأشار المرزوق إلى تحليلات بعض أعضاء اللجنة المعترضين على الاستجواب حيث قال «قالوا أن القانون لا يلزم الوزير وان هناك منهجيتين وان الوزير لم يخفي المعلومات وأطلعها على من أرادها ولا يرى أن الوزير مقصر، كما أن بعض الأخوة ألقتهم عبارة «سماحة الأمين العام لجمعية